

الغشاية مستجلمة في أئهااملاات

أ. د. هباله بن محمد بن أحمد الطلار

لأطاف نطوفا مع مامرا مزلانا الشار

في المجلد رقم (١٦)

مجموع

عقائد ودرست‌اند و حجت‌اند

از عید الشهدا حضرت مرتضی‌ان‌الله تعالی‌عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الفقه

المعاملات

الزكاة

المسائل

والتجويد

والتجويد و التاجويد

والتجويد و التاجويد

٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

الطبعة الأولى: ٢٠٠٧

الطبعة الثانية: ٢٠٠٨

الطبعة الثالثة: ٢٠٠٩

٢٠١٠

الطبعة الرابعة: ٢٠١١

الطبعة الخامسة: ٢٠١٢

٢٠١٣

٢٠١٤

الطبعة السادسة: ٢٠١٥

الطبعة السابعة: ٢٠١٦

الطبعة الثامنة: ٢٠١٧

٢٠١٨ - ٢٠١٩

الطبعة التاسعة: ٢٠٢٠

الطبعة العاشرة: ٢٠٢١

الطبعة الحادية عشرة: ٢٠٢٢

الطبعة الثانية عشرة: ٢٠٢٣

الطبعة الثالثة عشرة: ٢٠٢٤

مَجْمُوعُ

قَوْلَانِ فِي مَسَائِدِ الْحَقِيقَةِ

أَوْ عِبَادَتِ بْنِ مُحَمَّدٍ دِينَ أَمْرِ الظَّيَارِ

الْمَعْرُوفُ بِأَنْتَبَا وَتَحْقِيقِ الشَّرِيعَةِ
وَالْإِسْلَامِ وَتَحْقِيقِ الْعَقِيدَةِ

الْحَقِيقَةِ

الْمُعَامَلَاتِ

الْقِسْمُ الثَّانِي

لِلْمَجْلَدِ الثَّانِي عَشَرَ

وَسَمِعْتُ مِنْهُ

وَمَحْمُودٌ عَمْرٍاءُ الظَّيَارِ

بِجَاهِ الْإِسْلَامِ وَالْحَقِيقَةِ

رسالة بعنوان

**فضايا مستجدة
في المعاملات**

(تشر لأول مرة)

مقدمة

هناك أصول تنبئ عنها المعاملات الشرعية وقبل الحديث عنها نشير إلى بعض العلاقات حول المعاملات المالية:

الأول: المقصد الشرعي في المعاملات المالية:

وتعني بها المعاني والحكم الكلية المشروطة للشأن في جميع أحوال التشريع أو مظهرها لتحصيل صلتح العبد أو تكليفها أو منع الخسار عنهم أو تنقيتها في حاصل أمرهم وأجلها.

وهنا يبين الفرق بين المقصد وحكم التشريع، فحكم التشريع يخص باب أو موضوع معين أو فرع من الفروع الفقهية.

الثاني: المقصد العام للتشريع:

المقصد لأسمى لتشريعة هو إخلاص العبد لله تعالى، ومن ثم إرشاد العباد إلى كل ما يجب لهم الخير ويمنع عنهم الشر.

وإذا أمنا التعرف على مقاصد الشريعة فيحسن بنا التعرف على بعض القواعد العامة التي تفرج تحتها فروع كثيرة، ومن فروع هذه القواعد:

- الحق لا يزول بملك.
- العادة محكمة.
- الأصل في المنافع الإباحة.
- الأصل في المضل التحريم.
- المشقة تجلب التيسير.
- التخفيف في المعاملات من أجل المشتد.

- المصور لا ينفذ بالمصور.
 - لا ضرر ولا ضرار.
 - الضرر يزال.
 - تحمل الضرر الخاص للرفع الضرر العام.
 - الضرر لأشد يزال بالضرر الأخف.
 - فرد المظنض يقدم على جلب المصلح.
 - التصرف على الرعية منوط بالمصلحة.
- وهناك فوائد في المعاملات التالية منها:**
- الأهمل في العقود والشروط الصفة إلا ما هي عنه الشارع أو أهله.
 - الأهمل في المعاملات الإباحة.
 - العقد الصحيح هو الذي امتثلت فيه عناصر الشريعة منه.
 - والعقد الفاسد هو الذي اختل منه بعض عناصر الشريعة.
 - العقود الجائزة إما اتضحت فسخها ضرراً على الآخر المتعقد ومما يات لأثره.
 - الأهمل في المعاملات هو التمسك من الجهتين، فإن التمسك أحدهما على ضرر أو ربا دخلها فسخ المهرم.
 - قطع لمصالح الضرر والقراع خصوصاً شرعاً.
 - الضرر لكثير يفسد العقود دون غيره.
 - الأموال تضمن خطأ كما تضمن بطلان.
 - فاسد العقد كصحتها في الضمان وطعمه.
 - جميع الديال له طريقتان: التمسك والتكسب.
 - أصول التكسب ثلاثة: الرضا، العمل، ورأس المال.
 - الأهمل إطلاق تصرف الأحرار غير السفلة في أموالهم.
- أحكام المعاملات بكل أنواعها تصدر في كل استعانة بوجهة أمهات**
وبما عنيهم وأنواعهم ونوعية المصالح والتفصيل التي يربطون تحقيقها أو حيلتها.

ومن هنا وقع الاختلاف بين الأئمة فليسوا وحيداً في أحكام المعلومات مع اتفاقهم على أن المعلومات ضرورة بشرية لا تختلف بينهم إلا في الصور والأصناف، وهذا ما قرره العليم السير في قوله: ﴿فَرَحُّكُمْ أَكْبَرُ مِنْ قُرْآنِي سَبْعًا﴾ (الإسراء: ٨٤).

ولقد جنى الله أمة الإسلام التي هي أكرم في صفاتها، فأعلمها على أصول تعليمية جلية تشكل وحياتها، وتتحقق سموها، وتبينها بصحة جلالة ﴿وَمَنْ أَسْرَأَ بِرُكْنٍ تَقَرَّبَ مِنْهُ وَتَقَرَّبَ لَهُ تَكِينُونَ﴾ (البقرة: ١٢٨).

والأصول التي هي عليها المعلومات هي:

١ - **المطالعة:** والمقصود بها الإيمان بالله وبما خلقه وكتب ورسله والبرم الزكوى والشر غيره وشبهه.

٢ - **الأخلاق:** وهي تسجيلها النفسية الراسخة التي يصدر عنها السلوك البشري، وقد كلف المؤمنون بها كالمسلمة والأصير، والمراسلة، والوفاء بالعهود والصدق والإفصاح والإحسان، وهذه هي ركائز المعلومات بين الناس.

٣ - **المهارات:** وهي ما وضعه الشيوخ من أصول وأصول لإظهار شخص الموضوع له تعالى، والتفكير له، وشكر نعمه، وذلك كالمصاحفة والزكاة والصيام والحج والعمرة، وقراءة القرآن وسائر الأذكار، وكلها أمور تهني النفس وتمنيتها وتسريرها وتميلها لتسلتها، فيصلح بصلاحها أمر الدنيا والآخرة.

ولذا جاءت المعلومات صالحة لتجارب الفضل والعدل خلية في التمام والكمال صالحة لجميع الناس ويعلمهم.

المراد بالعمل: هو ما ملكه المرء من جميع الأشهاد وهو في الأصل يطلق على ما يملك من القلب والنفوس، ثم أطلق على كل ما يقتض من الأعمال.

والمراد الأساسي للمعرفة في العلم هي حفظه وعدم إنسانيته،

والمستحيل في طاعة الله، وذلك تقييد واختياره وإيقاعه.

والمقصود الشرعي في القسط يوضح في أمور خمسة: رواجها، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها.

كانت العقود معروفة عند العرب وقدمهم من الأمم قبل الإسلام فيحكم
كوتهم يستعملون لا بد أن يكون لهم تعامل مالي واجتماعي ومنهم
معروفة مثل البيع والإجارة والسلام والقرض والكفالة وعقد النكاح والطلاق
والعتق وغير ذلك مما كان مطلقاً عندهم لكنهم في جميع هذه العقود كانوا
يضعون أسساً وأحكاماً موروثة تختلف باختلاف البلاد والعظم والظروف
المحيطة بهم. وهذه العقود جميعها لا تركز على أساس علاقة وقواعد ثابتة بل
مستندة على العظم والقرض والهيبة وأكل المال بالباطل. وكان العرب
والعجم من أكثر معاملاتهم رواجاً.

ولما جاء الإسلام بإقرار بعض المعاملات التزنية وحرم المعاملات
الفاسدة التي تقوم على الظلم، والضرر، والجهالة: كالربا، والميسرة، وبيع
اليلامة، والمباينة، والحيض، وحيل التجارة، وبيع المزابرة، فكل معاملة
حلية لا تشمل على ظلم وضرر وجهالة أقروا رسول الله ﷺ وقد ومنه عافته
بقرآنه: ﴿يُحِلُّ لَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَيُحْرِمُهُمُ الْخَبَائِثُ﴾ (الأعراف: ١٥٩) وقيل
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَانَ يَدْعَا إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ وَنَحْنُ نَدْعُوهُ﴾ (الأعراف: ١٥٧)

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَتَكْلِفُوا﴾
 وَلَا أَنْ تَكُونُوا يَكْفُرًا عَنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴿الصف: ٢٩﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ يَكُونَ﴾
 لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ قِيسَرٌ مِمَّا يَكْفُرُ ﴿البقرة: ٢٤٥﴾ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾
 تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴿البقرة: ٢٦٥﴾ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾
 تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴿البقرة: ٢٦٥﴾.

وقال **عَلَيْكُمْ بِمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ** من كراهية لزيد بن مسعود وقال: **هَبْطَكُمْ** ما لكم بغيركم **فَلَمْ يَسْتَقِرَّ** لم يثبت **وَبَيْنَا لَيْسَ لِي بِهَيْبَةٍ** بيننا ولا لنا **وَلَكِنَّا** **نُحِبُّكَ** نحبك **فَلْيَكُنْ** ليكن **بَيْنَكُمْ** بينكم **أَمْرٌ** امر.

[illegible]

• **What is the purpose of the study?**

٢. رعد السم: إذا سمع رعد سمعوا راعى صوته في الأسماء
 يسمع في سم + ٢ سم في الأسماء سمع سمع السم

٣- عدم قيام المخطط المزمع والجهة المختصة بالتحقق من صحة بياناته

[illegible]

المجلة الدولية للدراسات القانونية
العدد ١٠٠

١. المذبح هو الذي يذبح فيه الضحايا
هنا في المذبح الذي هو المذبح الذي هو المذبح

لا يمكن سلبه في المبدأ، فهو لا يحد من حرية التعبير، بل هو
 في الواقع يحد من حرية المبدأ.

٢- يهدف المشروع إلى تطوير نظام إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، وذلك من خلال:

لا بد من وجود القيمة العددية λ التي تكون فيها $\lambda A - B$ هي مصفوفة متماثلة موجبة. ولذا فإننا نكتب $\lambda A - B = C$ حيث C هي مصفوفة متماثلة موجبة. ولذا فإننا نكتب $\lambda A - B = C$ حيث C هي مصفوفة متماثلة موجبة.

التفكير المستجدة

٦. يحتاج إلى مهدها مهياً دقيقاً.

٧. إزال الحكم الترمي المنصب لها وهو ما يسمى هذا الأصول
بحسب المنهج. ولكي يتم ذلك يحتاج إلى مراحل
الأولى. عرس التفكير المستجدة على التكرار والسبق. يتم المنهج
التفكير الاستجابة والتحويل في فهم التفكير المستجدة،
الطلاب فهم الدافع وفهم المحيط بالتفكير المستجدة،
الرابعة عدم الجبرود على ظاهر الأمر. وتجنب المبالغة النظر في
أوجه ارتباطها وتزويدها على الأفراد لها المحقق للمصالح التي لا يترب
عليه بحدود



الأسهم المختلفة

أولاً - سهم الحريم - حيث لا يراد لظلم في هذا الباب - الضرورة
الحاجة مع العرج.

ثانياً - الأسهم على نوعي

النوع الأول - حرج غيبلي يدخل فيه جميع السهم بما فيها سهم البرك
وهذا لا شك في صحته.

النوع الثاني - صالين لا يدخل فيها سهم البرك وإنما يختص
بأنواع التي أصلها جلاله ولكي قد يطرأ عليها التحريم ويجهل
طو عند أهل العلم.

وأقرب صريح - الأسهم - لأنه من سهم لظهوره يصفى من غيره
صالحاً ويحرم لفصله ليشل حصة في أس مال الشركة
للسهم ثلاث هي.

أ - القيمة الاسمية - وهي قيمة السهم عند طرح الأول - أي عند
الاشتراك - ويسمى هذه السهم راسخة لا تخفى والقيمة عند في الملكية
لجميع الأسهم - يسمى بذلك -

ب - القيمة الظاهرية (الحقيقية) - وهي ما يملكه السهم من موجودات في
الشركة.

ج - القيمة السوقية - وهي ما يباع به السهم في السوق بالغد أو يتغير
مثل ذلك - طرحه منده صالين للاكتساب - أمثالها لا تصور صير
بذلك وعند أسهمها تغيرت سهمه فالقيمة الاسمية لسهم الواحد - تصور
بذلك.

في كل ركعة لا يركع صلاة الفجر ركعة واحدة. ويجب أن يركع ركعتين في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة.

الفصل في صلاة الفجر. يجب أن يركع ركعتين في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة.

الفصل في صلاة الظهر. يجب أن يركع ركعتين في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة.

الفصل في صلاة العصر. يجب أن يركع ركعتين في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة.

الفصل في صلاة المغرب. يجب أن يركع ركعتين في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة.

الفصل في صلاة العشاء. يجب أن يركع ركعتين في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة.

الفصل في صلاة النوافل. يجب أن يركع ركعتين في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة. ويجب أن يركع ركعة واحدة في كل صلاة.

وهذه محل نظر عند الباحثين لا نخرج أقوالهم عن قولهم
 القول الأول يرى كثير من أهل العلم ومنهم بعض الهيئات القديمة
 بعض الشرك والتشركات جواز المصاحبة في هذه التشركات لأن الربح الناتج
 من الشرك الربوي قليل وهو محض في جلب الحلال الكثير الموجود بها،
 وخلاصة ما يورد من روابط للتجارة هذه الأساليب في أمدها

٢- يجب على المصاحبة أن يحرم منه الربا ويخرجها منه الشخص لا
 ينفذ المصلحة

ب- إذا تجاوز النسبة (٥/١) فإن تجاوزها فإزالة يرد حرمه المصاحبة
 فيها،

ج- إذا تجاوز نسبة الدين التي على الشرك بنت كسبه أو أي
 ممتلكاتها فإن تجاوزت الدين تلك النسبة فتكون المصاحبة محرمة أي كل
 من الشرك.

قد استند هؤلاء بأدلة أدلة منها

٦- الأصل (التيسير في البيع والشراء) والشراء مباح ويحرم وقد
 انحلت فيه الحرام والحلال والحرام يبرر جداً فيجب عليه تجنب الكثير الحلال
 لا سيما مع عدم الجري

٧- المحرم في الشركة يهدف من المحرم لكسبه ويحرم القول بين
 المحرم لذلك والمحرم لكسبه فالمحرم لذلك محرم على الناس جميعاً
 والمحرم لكسبه محرم على كسبه حلال أمحر،

ذلك أن الشركة لها شخصية اعتبارية، والمصاحبة ليس شركاً في هذه
 الشخصية فالمحرم من الشركة كسبه، وإذا كان فيها من محرم حرام على
 الكسبه وهو الشركة - حلال فهو وهو المصاحبة هنا.

٨- الاستدلال بتأدية (المصاحبة للمد شرط شرط الضرورة المصاحبة
 هو أن حله الناس فلهذا لا تستلزم أمراً، وأما يوم القدر عن غرضها
 هي مستندة تشخيصه حراماً فيها،

القول الفقهي يرى كثير من أهل العلم، وحله في الوند التوجيه
تحريم الصداقة في الشركات التي يكون أهلها ببدأً بقا ثقت التعامل
بين المطلقة المعروفة فلا تراعى والاقتراح بملكه فيها قبا بعد حله
الناقلة لعدم الاقتدار بها ويصفاه بفراديه والمتلازمة وبأنه على أن
حوالة العلامة ابن باز ثلثة والسجدة القائمة بسجود العبيد وأخرون
وامتدح حوالة بطله منها

٩. حرّم القدوم في حلو تحريم الربا قبله بغيره

١٠. أمر الله بالتحاول عند البر والنهي عن النعوى على الإثم
والحدوى والذي يتعامل مع حله التردد بعينها عن الإثم فيسلكه فيه
غالباً فلا تتواضع إلا بغير ذلك ولا يتركه

١١. أن يد التركة عند السك في يد المصداق منكم أنه يحرم على
التخمس أن يتعامل بالربا فله أن كثرها فكذلك يحرم على التركة التعامل
بذات، رباة عليه يحرم الصداقة في حله الشركات.

صحة صحة صحة

المسابقة التجزئية

أولاً: لأجل في المسابقات التحمل **مُتَابِعٌ** **لَوْ** **دَسُوْا نَزَرَ**
بالتسليم

نظراً: هناك قواعد في المسابقات: صاحب الديار، صاحب البحر، صاحب
الصيد، فاحذر أنكر الحال يطالبه، فاحذر الربح.
ثانياً: **الربح السليم**.

أما للمنافس فيه فعل: مثلاً: **المسابقة**، **التنافس**، **المنافسة**، **جهد**،
المنافسة، **مكسب**، **الدعم**، **من**، **الضرب**، **وهذا**، **لا**، **مكر**، **مضروطة**، **منزلة**،
فلازم منها **العمل**، **أما** **لا** **كل**، **منزوعة**، **منزلة**، **منزلة**، **أما** **كتاب**، **أو** **ومع**،
توجد **المسابقة**، **أما** **جهد**، **فهي** **لا** **يجوز**، **طريقاً**، **تقاعده**، **الحرر**، **للمتعب**، **والعرب**،
والربح **مثل** **مسابقة**، **للمجربة**، **للمنافسة**، **الربح**.

ب- **فما** **لهي** **للمنافس** **فيه** **فعل**، **وهذا** **لأجل** **جراً**، **عند** **مكر**، **منزلة**،
ميدان، **أو** **ميدان**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**،
عنها **عن** **الربح**، **الهدى**، **مثل** **المنازل**، **وغيره**، **للمنافسة**، **معدومة**، **بني**،
الغنى، **واحدة**، **مريضة**، **أو** **مكر**، **المعنى**، **محتاجاً**، **بها**، **بجهد**، **أو** **أو** **مع**، **الربح**،
السفر، **أو** **ميدان**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**،
ربحاً

أ- **أصبح** **لعل** **فعل** **عن** **جهد**، **المسابقة**، **مع** **من** **الفرص**، **في** **المصروف**،
عنه **لأنه**، **والربح**، **والهدى**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**،
عند

ب- **أصبح** **عن** **الفرص**، **عن** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**، **أو** **جهد**،

من واجبا عليهم من الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَيْهَاتَ هَٰذَا الْأَشْكَارَ الَّتِي تُهْوَىٰ
فَإِنَّهَا كَالشَّمْلِ بِلَيْلٍ﴾

جـ - أصبح أهل العلم من جوار المسجد يرون حرصي في كل ما فيه
مع لئلا يفسده وليس فيه ضرر إجماع كالمسابقة غير الأنظمة والسابقة
وبخبرها،

د - المسابقة يعرف في غير ما ورد به النص وهذا محل خلاف بين
أهل العلم فالحنفية رتبوا الإسلام في أبي الفيررحمهم الله يعمرون قلت
ويجزون في كل ما فيه صحت وليس فيه ضرر

والقول الثاني وهو قول أكثر أهل العلم أنه لا يجوز ويجب الانكسار
على المبررس منه فقط



البطاقات

أولاً: البطاقات التجارية

إذا دفع صاحب قسطن بصدورها بنك مجاري، أو مؤسسة مالية يمكن حلها من التواء بالأجل على أحد بصدورها أو من ماله، وهي الحصول على النقد اقترافاً من بصدورها أو من غيره بصدورها، أو ممحاً من الحساب الجاري، وتكون في الحصول على حصة حصة.

ثانياً: وظيفة البطاقة

أ - شراء السلع والخدمات . وهذا يقتضي السلع ويحصل من حصة المدين، ويستجبر المدين وركوب الطرود . ويحول الأمان الضامن والتعهد لها.

ب - الحصول على النقد ممحاً من يمينه أو من بصدور البطاقة، أو من غيره على ماله.

ج - الوظائف التعمد مثل لا مستلزم عن الرصيد وتعمد الدائره وكلف الحساب، وهذا النقد والتحويل للتحويل.

ثالثاً: أنواع البطاقة في البطاقة

أ - طبقاً لعدد المدة تفي وذلك إما سحب من يمينه أو من بصدور البطاقة.

ب - ويحوز ثلثه إما اقترى منه من قبل بصدور البطاقة، فهذا الأنواع ثلاثة حمل البطاقة بصدور البطاقة الجهد التي اقترى منها.

ج - وتكون ريعه الأمور إما سحب نقداً من بصدور البنك الذي أصدر

البطاقة والأطراف من: حامل البطاقة، مصدر البطاقة، البنك المصوب منه المبلغ، المنظمة الدولية التي تجري المقاصة بين البنوك.

رابعاً: أنواع البطاقات:

أ- أداة دفع وسحب قلبي يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية تمكن حاملها من الشراء بلا أجل على ذمة المصدر، ومن الحصول على النقد القرضاً من المصدر، أو من غيره بضعة، وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة وهي ترمز:

• محوطة بـ زمن معين قصير أو متوسط أو طويل الأجل.

• والثاني بطاقة الائتمان المصروح، وهذه غير مطقة بـ زمن بل هي حل أجل المدة فخطتها بالتأجيل بين السداد ومن دفع نسبة المصلحة وهذا مريح الرباء.

ب- بطاقات الحساب الجاري: هي أداة دفع وسحب قلبي يصدرها البنك تمكن صاحبها من الشراء بماله المودع لدى البنك ومن الحصول على النقد من أي مكان مع سحب المبلغ من حسبه فوراً وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة، وهي ترمز:

الرمز الأول: بطاقة الصراف الآلي العالمية

النوع الثاني: بطاقة الصراف الآلي الدولية (فيزا) وهذه يميزها أنها تستخدم في جميع أنحاء العالم، وفيها طرف ثالث وهي المنظمة الدولية التي ترمز هذه البطاقات.



التقسيم

أولاً: مرقته:

قد على بيع حل ضمن مؤجل يسلد مفرقاً على أجزاء معلومة في
أوقات معلومة.

الأصل فيه: الجواز:

قد لا تحل في بيع مؤجل مفرقاً على أجزاء معلومة في
أوقات معلومة من شروط المبيعات فهو بيع أجله ويختلف عن سائر
بيع الأجل بآخرين:

أ - أن الثمن يسلد مطلقاً.

ب - أن الثمن الأجل يزيد حالة عن الثمن الحال .

وكلا علي الأخرين جاز يحد الله .

قد بل المحدث في قصة بركة على جواز بيع التقسيط حيث كتبت
أعنها على سبع أوق في كل عام أوقية .

ويجاء في حديث تجهيز الجيش حينما طلعت الإبل أن الرسول ﷺ أمر
بأنخذ الجوز بالجرير من لب الصلقة .

ومما ما عليه حصة أهل العلم، لكن العلامة الألباني رحمه الله مطلقاً،
وراه مرجح .

شروط بيع التقسيط:

يشترط لصحة هذا البيع عدة شروط وهي:

١ - أن يكون البائع مالكاً للمسلقة

- ٢ - ألا يبيع المشتري السلعة التي اشتراها حتى يتبناها.
- ٣ - ألا يبيع المشتري السلعة على الباع نفسه.
- ٤ - أن تكون السعة حادثة فإذ كنت موجهة نحو بيع دين بدين.
- ٥ - ألا تكون السلعة المباعة ذهباً أو فضة، لأنه في هذه الحالة يجري الربا بين الثمن والضمن.
- ٦ - أن يكون لأجل معلوماً.
- ٧ - أن تكون السلعة معلومة.

كيفية القبض:

يختلف باختلاف السلعة المباعة، فالمبذور ويقلو، والمذروع ينزعه، والمكبل يكوئله، والموزون يوزنه، والمبطل ينقله، والبوت والمزارع والاستراحات بالتأخير ويجفها.

صور بيع ما لا يملك:

أ - مثل أن تكون السيارة بيد زيد من الناس، ثم يسلم عبد الله رجلاً آخر - أحمد - على هذه السيارة ليأخذها منه فسلطه، وبعد الاتفاق على ذلك يذهب - أحمد - ويشتري السيارة من زيد ويبيعها على عبد الله الذي تم معه الاتفاق قبل ملكة السيارة.

ب - وكذلك الواقع الآن في شراء البوت وغيرها.

ج - ومثله شراء - التكميات - من المصنع على ورق قبل وجودها أصلاً، ومع ذلك هذا - التاجر - المشتري يبيعها على صلاته قبل أن يتبناها ويوزنها.

د - ومثله يبيع الصيرون المشتري في مختلف متاعن السلعة يقول - المصنط - للتاجر اشترت منك ألف كرتون ثم يبيعها المصنط وهي في مكتبها، وإن أعظم حل هي موجودة أم لا.

الموضوع

الصفحة

وسائط بديلة لشفا مستجدة

في التصفيات

(انشر طول مرارة)

٧١٧

٧١٩

٧١٩

٧١٩

٨٠٠

٨٠٦

٨١٠

٨١٧

٨١٦

٨١٦

٨١٦

٨١٧

٨١٤

٨١٤

٨١٤

٨١٤

٨١٥

٨١٥

القيمة

أولاً: التفاضل الشرعي في المعاملات المالية

ثانياً: المنفذ العام للشرط

القضية المستجدة

الأمم المخططة

المعاملات التجارية

البطاقات

أولاً: البطاقات المصرفية

ثانياً: وظيفة البطاقة

ثالثاً: أطراف العلاقة في البطاقة

رابعاً: أنواع البطاقات

التضييق

أولاً: تعريفه

الأصل فيه: الجزاء

شروط بيع التضييق

تجهة التضييق

صور بيع ما لا يملك